

الفصل بين الجنسين أداة أردوغان لأسلمة جامعات تركيا

إسطنبول - باشرت السلطات التركية منذ الثلاثاء حملة اعتقالات طالت النساء اللاتي قمن بالاحتجاج على الفصل بين الجنسين في الجامعات، وهي مبادرة أطلقها حزب العدالة والتنمية الحاكم، يرى فيها معارضوها جزءاً من خطة شاملة لتغيير الهوية العلمانية للبلاد وفرض أيديولوجيا الحزب الإسلامية. وتم اعتقال المجموعة بعد أن منعت الشرطة المتظاهرين من إصدار بيان في حديقة كوغولو في أنقرة، ومزقت ملصقاتهم التي تقول "لا نريد جامعات نسائية بالكامل".

ودعا تجمع النساء الجامعي، وهي مجموعة نسوية شعبية، إلى إطلاق سراح المتظاهرين، وأشارت إلى أن إحدى المعتقلات كانت طالبة من جامعة بوغازيتشي بإسطنبول، حيث أُنعت الاحتجاجات التي استمرت لأسابيع على تعيين رئيس جامعي مرتبط بالحكومة إلى انتقاد دولي واسع.

وقالت المجموعة "لن نكونوا قادرين على إسكات مقاومة بوغازيتشي أو قمع النساء"، وأضافت "لا نريد رئيساً معنا من قبل الحكومة أو جامعة للنساء".

وفي العام الماضي بدأت تركيا العمل لتأسيس أول جامعة نسائية في البلاد، ويضم مجلس أمنائها أول وزيرة للتعليم في البلاد، نيمت باش.

وحسبما روج الإعلام التركي، يأتي المشروع بعد إعلان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عن المبادرة في عام 2019 بعد زيارته في يونيو لحضور قمة مجموعة العشرين إلى اليابان، حيث استلهمه من العدد الكبير من الجامعات المختصة للطالبات حصرياً.

ويرى مراقبون في الفصل بين الجنسين في الجامعات استهدافاً ممنهجاً من قبل الحزب الإسلامي الحاكم لعلمانية الدولة ونظام التعليم التركي الذي أصبح أكثر انغلاقاً وأقل انفتاحاً منذ تولي العدالة والتنمية الحكم قبل 19 عاماً.

وعلمت النائبة المعارضة أيلين نازليباك بالقول إن رغبة الرئيس التركي بتخصيص جامعات للنساء فقط هي جزء من محاولة الحكومة لتكوين نساء متعلقات لكن مطيعات.

وجاءت تصريحات رئيسة الفروع النسائية في حزب الشعب الجمهوري المعارض بعد نشر البرنامج الرئاسي السنوي لتركيا لعام 2021 في الجريدة الرسمية، والذي يتضمن خططاً لأردوغان للجامعات الموجهة حصرياً للنساء.

وقالت مسؤولة حزب الشعب الجمهوري إنه من غير المقبول إرجاع تركيا إلى نظام جامعات للنساء فقط، والذي يتخلف 50 عاماً في هذا القطاع.



ألكسندرا دي كرامر

المؤسسات المختصة للنساء محاولة للإنقاذ من مكانة المرأة

واتخذ أردوغان من إصلاح التعليم وسيلة لتغيير ثقافة المجتمع التركي عبر القضاء على العلمانية، فالكثير من المناهج الجديدة تغير لدى الطلاب، منذ سنواتهم الأولى في المدرسة، العديد من المفاهيم التي تأسست عليها الدولة التركية العلمانية ومن أهمها النظرة للمرأة وفهم الأسرة وكذلك مفاهيم العمل والاختلاط ما من شأنه أن يصنع أجيالاً متغلقة تتمحور ثقافتها حول مبادئ الحزب الحاكم.

وفي أكتوبر الماضي طالب الرئيس التركي بتغيير كامل لمنظومة التعليم نحو "تعليم أخلاقي"، ضارباً موعداً للقضاء التام على التعليم العلماني الذي تتداعى أسسه يوماً بعد آخر.

وحسب خبراً، يستوجب ذلك تغييراً جذرياً وليس تغييراً روتينياً في المناهج الدراسية، في وقت تشير فيه تقارير دولية إلى أن تركيا تعاني من غياب المعايير المحددة لجودة التعليم وعدم وجود قاعدة بيانات موثوقة وموضوعية في هذا الصدد.

وتؤكد تقارير التنمية البشرية الدولية أن أردوغان لم ينجح فقط بتحويل النظام التعليمي في البلاد من نظام علماني مُنفتح ومتسامح إلى منهج ديني مُتشدّد، بل تسبب أيضاً في انخفاض المستوى التعليمي العلمي للطلبة الأتراك.

مكافحة فرنسا للتطرف الإسلامي طريق لا رجعة عنه

تجفيف منابع التمويل الخارجية أبرز محاور قانون الانفصالية



جالية تتلاعب بها الأيديولوجيات

ونبّهت صحيفة "لوجورنال دو ديماش" إلى تصاعد النفوذ التركي في المجتمع الفرنسي على نحو خطير، حيث تبسط بقوة نفوذها بقوة على الجالية التركية بمساليب تجمع ما بين الترغيب والترهيب.

وتعتبر مؤسسة "ديتيب" المرتبطة باتحاد الشؤون الدينية التركية الإسلامية وحزب العدالة والتنمية من أهم المؤسسات الفاعلة في فرنسا، حيث تضم لجنة التنسيق للمسلمين الأتراك في فرنسا. وتمسك الحكومة التركية المدارس التابعة لمؤسسة ديتيب، حيث يعمل في تلك المدارس أساتذة أتراك أو فهدم حزب العدالة والتنمية حتى لا تتم الاستعانة بمن هم مقيمون في فرنسا خوفاً من نجاح اندماجهم في المجتمع الفرنسي والتزامهم بمبادئ الجمهورية بما يمنع تكبيهم وفق سياسات الحكومة التركية.

ووفق الاستخبارات الفرنسية، فإن بعض الأئمة الذين صدرت لهم أذونات عمل على تشويه صورة فرنسا لدى أبناء الجالية التركية، كما أن بعض رجال الدين من أصل تركي يحرصون على تلقين الأطفال الصغار في المساجد أن رئيسهم هو رجب طيب أردوغان وليس ماكرون.

الذين يحرصون على العنف والمواطنين مزدوجي الجنسية المتورطين في أنشطة إرهابية وتشديد المراقبة على الشبكات الاجتماعية.

ومنذ سنوات، تبحث الحكومات الفرنسية المتعاقبة عن آليات لتأهيل متخصصين في الإسلام المعتدل بفرنسا، مع ضمان تلبية متطلبات الاندماج في المجتمع الفرنسي، مثل إتقان اللغة الفرنسية والحرص على التنوع الثقافي واحترام تراث وتاريخ وقانون البلاد والحفاظ على مبادئ وقيم الجمهورية العلمانية.

وكانت فرنسا قد أوقفت برنامجاً لاستجواب الأئمة من تركيا، أكدت أجهزة الاستخبارات الفرنسية أنهم يتسككون عصب دعم الانعزالية وانفصال الجاليات المسلمة عن مجتمعاتهم المحلية.

وفي وقت سابق حذرت الاستخبارات الفرنسية في تقرير قدمته لماكرون من تحول السفارة التركية في باريس إلى وكر مخابراتي لحكومة حزب العدالة والتنمية، الذي نجح في تأسيس شبكة نفوذ ضخمة في الدول الأوروبية عبر 650 منظمة دينية، غالبيتها تعمل على الأراضي الفرنسية.

الدينية وحثها على وقف تلقي تمويلاتها الأجنبية. ويضع مشروع القانون رقابة صارمة على أنشطة الجمعيات الدينية والثقافية، كما يركز مبدأ الحياد الديني لموظفي القطاع العام. ويهدف ذلك خاصة إلى منع تسرب أشخاص يُعتبرون متطرفين إلى أجهزة الدولة ومكافحة الإسلام المتطرف.

وقال وزير الداخلية جيرالد دارمانان خلال افتتاح النقاشات في الجمعية الوطنية إن "بلدنا يعاني من نزعات انعزالية، أولها التطرف الإسلامي الذي ينخر وحدتنا الوطنية".

واعتبر دارمانان أن مشروع القانون "يطرح استجابات ملموسة للانعزال المرتكز على الهوية ولانتشار التطرف الإسلامي الذي يمثل أيديولوجيا معادية للمبادئ والقيم المؤسسة للجمهورية".

وتحاول باريس التأسيس لإسلام فرنسي من خلال منع سيطرة جماعات متطرفة على الخطاب الديني حيث شملت الإجراءات التي أقرتها السلطات الفرنسية في هذا السياق الإشراف على المؤسسات التعليمية الدينية وإغلاق المؤسسات والجمعيات المتطرفة وطرد الأئمة الأجانب

صادقت فرنسا في وقت أقل مما كان متوقعا على قانون الانفصالية الذي يهدف إلى مكافحة التطرف الذي تغذيه تيارات الإسلام السياسي. ويعول الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون على هذا القانون بالأساس لتجفيف منابع التمويل الخارجي للجماعات الإسلامية في إطار مساعيه لتركييز إسلام معتدل يتماشى مع قيم الجمهورية.

باريس - تواصل باريس دون هواده تشديد ترسانة قوانينها في مكافحة التطرف الإسلامي والانفصالية التي تغذيها تيارات الإسلام السياسي على أراضيها، فيما لم يستعد مراقبون أن تقتدي بقية الدول الأوروبية بالحزم الفرنسي في مواجهة الحواضن الفكرية للتطرف، فضلا عن المعالجة الأمنية. وفي خطوة لم يطل انتظارها منذ إعلان الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون عنها في سبتمبر الماضي، وافقت الجمعية الوطنية (البرلمان) في فرنسا الثلاثاء على قانون تم سنه بشكل أساسي للتصدي لعودة التطرف الإسلامي في البلديات والمدن والذي تقبله الحكومة إنه يهدد الوحدة الوطنية، فضلا عن وضع حد للتدخل الخارجي في شؤون الجاليات المسلمة وبشكل خاص من تركيا.



جيرالد دارمانان

القانون يطرح استجابة ملموسة لانتشار التطرف الإسلامي

ويهدف قانون الانفصالية إلى تنظيم تمويل أنشطة الجمعيات الدينية ووقف تلقي تمويلات أجنبية ومراقبة صارمة على أنشطة هذه الجمعيات. كما يجرم النص نشر الكراهية عبر الإنترنت.

وأعد مشروع القانون بدفع من الرئيس ماكرون إثر الصدمة التي خلفتها سلسلة اعتداءات جهادية، بدءاً من الهجوم على أسبوعية شارلي إيبدو الساخرة في يناير 2015 وصولاً إلى قطع رأس الأستاذ صامويل باتي في أكتوبر الماضي. وتريد السلطات من وراء النص وضع آليات جديدة لتمويل أنشطة الطوائف

لقاح كورونا في الصومال: مهمة صعبة بين تشكيك وتمرد

استرازينيكا هو الأقل تكلفة وفعالية من لقاحي فايزر - بيونتيك وموديرنا. واعتبر أن هذا اللقاح قد يؤدي إلى نتائج عكسية، نظراً لعيوبه خلال التجارب السريرية في بعض المناطق. فيما قال الصيدلاني محيي الدين عمر إن اعتماد هذه الفصيلة دون خيارات لفصائل أخرى قد يؤدي إلى عزوف المواطنين عن تلقي اللقاح المتوفر حالياً، بحجة فعاليته التي لا تزيد عن 70 درجة تحت الصفر للقاح فايزر - بيونتيك.

وكغيره من البلدان الفقيرة، يستفيد الصومال من "كوكافس"، وهي آية أطلقتها منظمة الصحة العالمية، ومعنية بتوزيع عادل للقاحات ضد كورونا، وخصوصاً على الدول الفقيرة.

وقالت وزيرة الصحة الصومالية فوزية ابكر إن الوزارة سجلت ارتفاعاً ملحوظاً في الإصابات منذ يناير الماضي، داعية المواطنين إلى توخي الحذر واتباع تدابير الوقاية من الفيروس.

وبجانب الشكوك في فعالية اللقاح المنتظر، تواجه السلطات الصومالية تحديات أخرى، أبرزها إيصال اللقاح إلى بعض المناطق والأقاليم الخاضعة لسيطرة حركة الشباب الإسلامية المتطرفة.

ومنذ سنوات يخوض الصومال حرباً ضد الشباب، وهي حركة مسلحة تأسست مطلع 2004 وتتبع تنظيم القاعدة فكرياً وتبنت هجمات إرهابية عديدة أودت بحياة المئات من عناصر عسكرية وأمنية ومدنيين.

واكتفي بها في هذه المرحلة، لكن إذا زادت خطورته فاحول أن أخذه (اللقاح) عند الضرورة".

وتعمل الحكومة الصومالية، من خلال وزارة الصحة، على إيصال اللقاح إلى جميع أنحاء البلاد مع وصول الشحنة الأولى منه أواخر فبراير الجاري.

وبحسب الوزارة، فإن استراتيجيتها ستضمن إيصال الجرعات إلى الفئات المستهدفة وفي مقدمتها الموظفين في الخطوط الأمامية والعاملين في القطاع الصحي وكبار السن فوق 50 عاماً، إضافة إلى المصابين بأمراض مزمنة.

وشددت الوزارة على أن منظومتها الصحية قادرة على تنظيم عملية التلقيح وإيصال اللقاح إلى مستحقيه، مستندة إلى خبرتها الطويلة السابقة في الحملات الوطنية الناجحة كحملة التلقيح ضد شلل الأطفال.

ومن المتوقع توفير لقاحات لما يزيد عن 3 ملايين شخص، أي 20 في المئة من سكان الصومال البالغ عددهم أكثر من 12 مليون نسمة، فيما تبحث الحكومة عن تمويل لتلقيح بقية السكان.

وتسللت إلى نفوس أطباء وصيادلة في الصومال مخاوف وشكوك بشأن فعالية اللقاحات، لاسيما بعد إعلان الوزارة عن تدبير لقاح أكسفورد - استرازينيكا الذي أثبتت دراسات أن فعاليته تبلغ 70 في المئة فقط.

وقال محمد أحمد، عضو سابق بقسم مكافحة الفيروس في مستشفى مرتين الحكومي، إن لقاح أكسفورد -

استرازينيكا هو الأقل تكلفة وفعالية من لقاحي فايزر - بيونتيك وموديرنا. واعتبر أن هذا اللقاح قد يؤدي إلى نتائج عكسية، نظراً لعيوبه خلال التجارب السريرية في بعض المناطق. فيما قال الصيدلاني محيي الدين عمر إن اعتماد هذه الفصيلة دون خيارات لفصائل أخرى قد يؤدي إلى عزوف المواطنين عن تلقي اللقاح المتوفر حالياً، بحجة فعاليته التي لا تزيد عن 70 درجة تحت الصفر للقاح فايزر - بيونتيك.

والقاحات العامة وحتى المؤسسات الصحية. وهو أمر بات مزعجاً لوزارة الصحة والطواقم الطبية التي تبذل جهوداً حثيثة للحد من انتشار الفيروس.

وقال التاجر أحمد عمر إن هوس الفايروس انتهى بالنسبة إليه ولا داعي للخوف مجدداً، أما اللقاح فلا حديث عنه فالأمور طبيعية وليس عنده مبرر لياخذ اللقاح.

أما الطالبة آبان يوسف فارح فقالت "أؤمن بإجراءات الوقاية من الفايروس

وتلاشت مظاهر التدابير الصحية للوقاية من الوباء في الميادين والأسواق والأماكن العامة وحتى المؤسسات الحكومية.

وهو أمر بات مزعجاً لوزارة الصحة والطواقم الطبية التي تبذل جهوداً حثيثة للحد من انتشار الفيروس.

وقال التاجر أحمد عمر إن هوس الفايروس انتهى بالنسبة إليه ولا داعي للخوف مجدداً، أما اللقاح فلا حديث عنه فالأمور طبيعية وليس عنده مبرر لياخذ اللقاح.

أما الطالبة آبان يوسف فارح فقالت "أؤمن بإجراءات الوقاية من الفايروس

ولا يلقى إعلان الوزارة عن توفير اللقاح أي صدى لدى الشارع الصومالي، رغم مخاوف من بدء موجة ثانية للفايروس جراء تزايد عدد الإصابات اليومية.

وقالت الوزارة في 3 فبراير الجاري إنها ستوفر مليوناً و224 ألف جرعة من لقاح "أكسفورد - استرازينيكا"

البريطاني، وسيتم توفيرها على مراحل لحين إيصاله إلى جميع الأقاليم الصومالية.

وحتى الثلاثاء سجل الصومال إجمالاً 5 آلاف و373 إصابة بالفايروس، منها 163 وفاة و3 آلاف و750 حالة تعاف.



كورونا هاجس حكومي لا يهم المواطنين